

دلائل الإعجاز

فصل في الكلام على من زهد في رواية الشعر وحرفه وظمه وضم الاشتغال بعلمه وتبذره .
لا يخلو من كان هذا رأيته من أمور : .
أحدها : أن يكون رفضه له ودمه إليه إيساره من أجل ما يجدّه فيه من هزلٍ وسُخفٍ
وهجاءٍ وسبٍ وكذبٍ وباطلٍ على الجملة .
والثاني : أن يذمه لأنه موزونٌ مُقفّى ويرى هذا بمجرّد عيبٍ يقتضي الزّهُد فيه
والتنزيه عنه .
والثالث : أن يتعلّق بأحوال الشعراء وأنها غير جميلة في الأكثر ويقول : قد
دُمّوا في التّنزِيل . وأيُّ كان من هذه رأياً له فهو في ذلك على خطأ ظاهرٍ وغلطٍ
فاحشٍ وعلى خلافٍ ما يوجبّه القياسُ والنّظرُ وبالضدّ مما جاء به الأثرُ وصحّ به
الخبر .
أما من زعم أن ذمه له من أجل ما يجدّه فيه من هزلٍ وسُخفٍ وكذبٍ وباطلٍ
فينبغي أن يذمّ الكلام كلّّه وأن يفضّل الخرسُ على النّطق والعِيّ على البيان
فمنثور كلام النّاس على كلّ حالٍ أكثرُ من منظومه . والذي زعم أنه ذمّ
الشّعراء من أجله وعاداهُ بسببه فيه أكثرُ . لأنّ الشعراء في كلّ عصرٍ وزمانٍ
معدودون والعامّة ومن لا